



Distr.: General
27 June 2016

Original: English

المجلس التنفيذي
لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
(اليونيسف)

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المجلس التنفيذي
لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
الدورة العادية الثانية لعام 2017
12-15 سبتمبر/أيلول 2017، نيويورك

المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
الدورة العادية الثانية لعام 2017
13-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، روما

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الدورة العادية الثانية لعام 2017
5-11 سبتمبر/أيلول 2017، نيويورك

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة
للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الدورة العادية الثانية لعام 2017
29-30 أغسطس/آب 2017، نيويورك

تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى نيبال التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، في الفترة من 17 إلى 21 أبريل/نيسان 2017

أولاً- معلومات أساسية

1- بدأت في الفترة من 17 إلى 21 أبريل/نيسان 2017 زيارة ميدانية مشتركة إلى نيبال، قام بها وفد من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاركين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي. وكان الوفد الذي يضم 20 عضواً من أعضاء المجالس التنفيذية برئاسة سعادة السيد Walton Alfonso Webson، الممثل الدائم لأنغيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي لليونيسف. وكان الهدف من الزيارة هو مساعدة أعضاء المجالس التنفيذية على فهم سبل ومدى إسهام هذه المنظمات في تحقيق خطط التنمية الوطنية، وأهداف برامج الأمم المتحدة العالمية. وكان المتوقع أن توضح هذه الزيارة دور نظام المنسق المقيم لضمان تناسق واتساق منظومة الأمم المتحدة وفقاً لهدف "توحيد الأداء"، والمواءمة والتنسيق فيما بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والملكية الوطنية للبرامج التي تنفذها منظمات الأمم المتحدة؛ وأهمية القضايا المواضيعية التي تعالجها، فضلاً عن أهدافها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

2- ولا يمكن المبالغة في أثر الكوارث الطبيعية على البلدان المعرضة للكوارث وعلى شعوبها. فالغاية 5 من الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة تطالب على وجه التحديد بالتقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتخفيض الخسائر الاقتصادية المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي والتي تحدث بسبب الكوارث بحلول عام 2030، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة. وفي هذا الصدد، يود الوفد أن يوجه الشكر إلى أمانات المجالس التنفيذية لاختيارها القيام بزيارة ميدانية مشتركة إلى نيبال، والتي تعتبر من أكثر بلدان العالم تعرضاً للكوارث الطبيعية. ويود الوفد أيضاً أن يوجه الشكر إلى فريق الأمم المتحدة القطري على وضع برنامجه المحكم الذي توخى إعطاء الوفد لمحة عامة عن أنشطة منظمات الأمم المتحدة المختلفة التي تعمل في نيبال.

3- ونيبال من البلدان غير الساحلية الأقل نمواً في جنوب آسيا، ويبلغ عدد سكانها 28 مليون نسمة، وهي ملتزمة بالإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية، وبناء الترابط الاجتماعي، والخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام 2022. وقد حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفض الفقر المطلق لديها من 42 في المائة في عام 1995 إلى أقل من 22 في المائة في عام 2015، بينما ارتفع تصنيفها في دليل التنمية البشرية من 0.279 في عام 1980 إلى 0.558 في عام 2016. وينص دستور نيبال الجديد على التحول نحو نظام فيدرالي، مع تحقيق المزيد من التنمية البشرية وحقوق الإدماج. غير أن نيبال تواصل كفاحها مع التحول السياسي الممتد، وبعقود من النمو الاقتصادي البطيء من 3 إلى 5 في المائة، ومستويات متفاوتة من التنمية البشرية، والحوكمة الضعيفة، والإقصاء الاجتماعي، والمواطنة غير المسجلة، والممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على النساء والفتيات. ويرتبط الفقر والضعف بنوع الجنس، والجغرافيا، والطائفة، والإثنية،⁽¹⁾ وتتفاقم هذه الأوضاع بسبب المخاطر البيئية والمناخية والمرتبطة بالكوارث.

4- ونيبال معرضة بدرجة كبيرة للكوارث بسبب توليفة من الأخطار الطبيعية والمناخية. فهي تقع في منطقة نشطة زلزالية، وهو ما يجعل البلد برمه تقريباً معرضاً للزلازل. وتحتل نيبال المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث التعرض النسبي، والمرتبة العاشرة من حيث الانهيارات الأرضية، والمرتبة الثانية عشرة من حيث الفيضانات؛ والمرتبة الثانية والثلاثين من حيث الزلازل. ووفقاً للمؤشر العالمي للمخاطر المناخية، احتلت نيبال المرتبة الرابعة والعشرين بين البلدان الأكثر تعرضاً للمخاطر في العالم خلال الفترة 1996-2015.

5- وقد وقّع اتفاق سلام شامل في عام 2006 بعد عقد من النزاع (1996-2006)، وأجريت في عام 2008 انتخابات للجمعية التأسيسية. وقد صوّتت الجمعية الجديدة في مايو/أيار 2008 على إنهاء النظام الملكي في نيبال

(1) Government of Nepal National Planning Commission and the United Nations Development Programme, *Nepal Human Development Report 2014: Beyond Geography, Unlocking Human Potential*.

الذي دام 240 عاماً، وأعلنت نيبال جمهورية علمانية فيدرالية ديمقراطية. وقد تعذر التقيد بمهلة السنتين المحددة لصياغة الدستور الجديد وإجراء الانتخابات الجديدة، فمُددت باستمرار. وأخيراً أُجريت الانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وبينما وعدت الحكومة بإصدار دستور جديد في 22 يناير/كانون الثاني 2015، وإجراء انتخابات محلية في غضون ستة أشهر، تعرض هذا البلد لزلزالين قويين في 25 أبريل/نيسان و12 مايو/أيار 2015، تسبباً في دمار على نطاق واسع. وأخيراً صدر دستور نيبال الجديد في 20 سبتمبر/أيلول 2015.

6- ولم يكن شعب الماديسي والأحزاب السياسية في منطقة تيراي، جنوب نيبال، راضين عن بعض أحكام الدستور، وبدأوا الاحتجاجات على امتداد الحدود مع الهند. وقد تسبب ذلك في إغلاق الحدود، ونتج عنه نقص في الوقود والسلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية، ليس فقط في المناطق المتضررة من الزلزال، وإنما في جميع أنحاء البلد. واستمر تعطيل إمدادات السلع والوقود لمدة خمسة أشهر إلى أن أعيد فتح الحدود أمام حركة البضائع في فبراير/شباط 2016.

7- وعند القيام بالزيارة الميدانية المشتركة، كان قد توالى على نيبال تسعة رؤساء وزراء منذ إلغاء الملكية في عام 2008. وتولى السيد بوشبا كمال داهال، رئيس الوزراء حينئذ، مهام منصبه في 4 أغسطس/آب 2016. وكان المتوقع أن يجري هذا البلد انتخابات محلية في 14 مايو/أيار 2017، وهي أول انتخابات من هذا النوع خلال عقدين. غير أنه لم يتسن إجراء الانتخابات إلا في ثلاث محافظات يوم 14 مايو/أيار، ثم في ثلاث محافظات أخرى يوم 28 يونيو/حزيران. ومن المقرر إجراء الانتخابات في المحافظة الأخيرة المتبقية يوم 18 سبتمبر/أيلول 2017.

ثانياً- لمحة عامة عن الزيارة الميدانية المشتركة

8- أتاحت للوفد فرصة رؤية الصناديق والبرامج العاملة في مختلف أنحاء نيبال، وتقييم العمل الذي أنجزه فريق الأمم المتحدة القطري في الميدان، على الرغم من التحديات التي شكلتها تضاريس هذا البلد، التي تفاقمت بسبب زلازل عام 2015. وبينما قد لا تمثل ملاحظات الوفد حالة أقل البلدان نمواً والبلدان المعرضة للكوارث في العالم بأسره، فيؤمل أن تفيد المنظمات المختلفة في إعداد وتنفيذ خططها الاستراتيجية خلال فترة السنوات الأربع القادمة.

9- وقد تضمن برنامج الزيارة جلسة إحاطة عقدها فريق الأمم المتحدة القطري، واجتماعات مع رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، وكذلك مع لجنة الانتخابات، ولجنة التخطيط الوطني، والهيئة الوطنية للإعمار، وممثلي السلطات المحلية. وأجرى الوفد أيضاً مناقشات مع شركاء التنمية الموجودين في نيبال، فضلاً عن ممثلي منظمات المجتمع المدني.

10- وزار الوفد أجزاء مختلفة من نيبال ضمن أربع مجموعات منفصلة: فقد زارت المجموعة 1 مقاطعات كايلاشي، وبايتادي، وباجهانغ في سهول وجبال المنطقة الغربية القصوى (البرامج: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي). وزارت المجموعة 2 مقاطعات روبانديهي، وكايبلفاستو، ودانغ، وبانكي في سهول المنطقتين الغربية والغربية الوسطى (البرامج: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي). وزارت المجموعة 3 مقاطعة نواكوت في تلال المنطقة الوسطى، والتي تضررت من الزلازل (البرامج: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة

للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي). أما المجموعة فزارت 4 مقاطعتي سندھولي وكافريبيالانشوك في تلال المنطقة الوسطى (البرامج: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي).

ثالثاً. التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين

ألف- وكالات الأمم المتحدة والحكومة

11- يقترب إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (إطار المساعدة الإنمائية) للفترة 2013-2017 الخاص بنيبال من نهايته، ويتضمن الدروس المستفادة. ويعكف فريق الأمم المتحدة القطري على وضع إطار المساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022. وقد تضمن إطار المساعدة الإنمائية للفترة 2013-2017 عشر حصائل، وهو ما جعل التنسيق والرصد والتقييم المشترك بين الوكالات أمراً صعباً. وفي حين أن العدد الكبير من الحصائل قد أسفر أيضاً عن قدر كبير من الطموح فيما يتعلق بالتمويل، فإن 70 في المائة تقريباً من إطار المساعدة الإنمائية قد مَوَّل بحلول يناير/كانون الثاني 2017، بينما لم يتبق سوى عام واحد من دورته. ولهذا فقد ركز فريق الأمم المتحدة القطري على حصائل أقل في الإطار الجديد، الذي يركز على أربعة مجالات فقط.

12- وتشارك منظمات الأمم المتحدة أيضاً بصورة كاملة، إلى جانب شركاء التنمية الآخرين، في عدة استراتيجيات دعم قطاعية بقيادة وزارات مختلفة، من بينها وزارات الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي. ويشمل إطار المساعدة الإنمائية المقترح للفترة 2018-2022 على مجالات الحصائل التالية: (أ) النمو الاقتصادي الشامل؛ (ب) التنمية الاجتماعية؛ (ج) بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك في مواجهة آثار تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث؛ (د) الحوكمة الشاملة وسيادة القانون. وقد وُضع إطار المساعدة الإنمائية بالتعاون الوثيق مع حكومة نيبال بقيادة لجنة التخطيط الوطني، وبالتشاور مع الهيئة الوطنية للإعمار ومختلف الوزارات التنفيذية. وجرت مشاورات أيضاً خارج العاصمة. وأنشأ فريق الأمم المتحدة القطري لجنة توجيهية مشتركة لإطار المساعدة الإنمائية، يشارك في رئاستها نائب رئيس لجنة التخطيط الوطني والمنسق المقيم. وهذه هي اللجنة الرئيسية التي تقدّم التوجيه العام والتوجيه الاستراتيجي لتصميم وتنفيذ إطار المساعدة الإنمائية. وستتولى اللجنة أيضاً قيادة الاستعراضات السنوية لإطار المساعدة الإنمائية. وقد تم تشكيل أربعة أفرقة عمل تقنية مشتركة للعمل في كل مجال من مجالات حصائل إطار المساعدة الإنمائية، بما في ذلك مصفوفة النتائج وإطار الرصد والتقييم. ويشارك في رئاسة هذه الأفرقة رئيس وكالة تابعة للأمم المتحدة، وأمين مشترك للوزارة المعنية، وستواصل تنسيق العمل في مجال حصيلة معينة طوال فترة إطار المساعدة الإنمائية.

13- واتضح تكامل عمل منظمات الأمم المتحدة والحكومة عن طريق المشروعات المتعلقة بالأمن الغذائي، والتي نُفذت وفقاً لنظام رصد الأمن الغذائي، وهو مشروع مشترك بين حكومة نيبال وبرنامج الأغذية العالمي، ويحدد مناطق انعدام الأمن الغذائي التي تتطلب الاهتمام العاجل. كما أن تشجيع تنظيم المشروعات والإنتاج الصغير النطاق ومبادرات منظمات الأمم المتحدة لإدماج الإنتاج غير الرسمي في القطاع الرسمي، أوضح توافر عمل فريق الأمم المتحدة القطري على الأرض مع خطط الحكومة. وقد عملت منظمات الأمم المتحدة أيضاً بصورة كاملة، إلى جانب شركاء التنمية، في عدة استراتيجيات دعم قطاعية تقودها وزارات مختلفة، بما في ذلك وزارات الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي. ولاحظ الوفد أيضاً تفاعل منظمات الأمم المتحدة مع السلطات المحلية، بالإضافة إلى تفاعلها مع مؤسسات الحكومة المركزية.

14- وكان التفاعل بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة واضحاً، وكذلك كان حال التحديات. فالانتخابات المحلية، والانتقال إلى نظام فيدرالي ستنقل بمقتضاه كثير من سلطات صنع القرار إلى سلطات وطنية فرعية، وحالة عدم اليقين التي تحيط بالطريقة التي سيعمل بها النظام السياسي الجديد، كلها أمور تتطوي على المزيد من التحديات أمام تنفيذ إطار المساعدة الإنمائية القادم.

باء- منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني

15- اتضح من الزيارة أنه كان هناك تفاعل مكثف بين فريق الأمم المتحدة القطري، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وقد شاركت منظمات غير حكومية ومنظمات غير حكومية دولية في تنفيذ عدة مشروعات في الميدان. ولاحظ الوفد أيضاً أن تطلعات واحتياجات المجتمعات المحلية قد تم نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري من جانب المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، وهو ما ساعد أيضاً على تحديد القادة من بين السكان المستهدفين ليضطلعوا بدور المحفز للمشروعات.

16- وعملت بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً كجهات مقدمة للخدمات من أجل تنفيذ المشروعات. وكانت المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية متباينة في تركيزها، الذي تراوح ما بين المساواة بين الجنسين، والعنف الجنساني، والإقصاء على أساس طائفي، والأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية.

17- وتعتبر المنظمات غير الحكومية، مع شبكة مكاتبها الميدانية واتصالاتها مع الحكومة المحلية، الوسائل الرئيسية لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري على جمع بيانات أساسية عن احتياجات مختلف مناطق نيبال وسكانها. وقد تعززت علاقة العمل هذه بفضل التعاون في أعقاب زلازل عام 2015 والاستجابة لحالة الطوارئ. وأثناء الزيارات التي شملت مختلف أنحاء البلد، شاهد الوفد وجود منظمات غير حكومية مواضيعية في مختلف المشروعات، وسمع عن مشاركتها في عملية التنفيذ. وتتوقع المنظمات غير الحكومية مزيداً من الدعم من جانب منظمات الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات، واستعادة سبل العيش، وتمكين المرأة.

18- ويتمتع فريق الأمم المتحدة القطري بعلاقة عمل طيبة مع منظمات المجتمع المدني. وأثناء المناقشات التي دارت مع ممثلي بعض هذه المنظمات، لاحظ الوفد أن معظمها كان بقيادة نساء.

جيم- الشراكة فيما بين منظمات الأمم المتحدة

19- يتكون فريق الأمم المتحدة القطري في نيبال من 23 هيئة تابعة للأمم المتحدة، منها 18 من المنظمات المقيمة، تشمل الصناديق والبرامج الستة، فضلاً عن ثلاث مؤسسات مالية دولية. ويرأس هذا الفريق منسق مقيم. ويجتمع فريق الأمم المتحدة القطري مرتين شهرياً لأغراض التنسيق. ولاحظ الوفد علاقة العمل الممتازة بين مختلف المنظمات في العاصمة، وكذلك في الميدان عند تنفيذ المشروعات والبرامج. وتدل مشاركة أكثر من منظميتين غالباً، والنجاح الواضح للمشروعات، على التآزر بين المنظمات، والرغبة في العمل بصورة تعاونية من أجل تحقيق أهداف المشروعات.

20- وزار الوفد عدة مشروعات يشترك في تنفيذها أكثر من منظمة واحدة من منظمات الأمم المتحدة. وفي بعض الحالات، كان هناك بعض الازدواج والتداخل الواضح بين الولايات. غير أنه نظراً لأن نيبال قد خرجت لتوها من كارثة كبيرة وحالة إنسانية جسيمة، رأي الوفد أن مثل هذا التداخل كان حتمياً، بسبب الحاجة للوصول

إلى أبعد المناطق النائية والأكثر تضرراً في أسرع وقت ممكن. وتم التوضيح فيما بعد أن بعض المشروعات التي مولتها "مجموعة شركاء التنمية الدوليين" نفذتها منظمات تتمتع بميزة نسبية في الميدان، وأنه بينما يبدو أن مشروعاً ما يشير إلى اختصاص إحدى المنظمات، فإن مضمونه وحصيلته قد يدخلان ضمن ولاية منظمة أخرى. ففي إحدى الحالات، كان برنامج الأغذية العالمي يُنفذ عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش، يتم من خلالها دعم البنية التحتية وسُبل العيش القادرة على الصمود عن طريق مشروعات المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والنقد مقابل إنشاء الأصول، التي توفر المساعدة الغذائية أو التحويلات النقدية. وقد تضمّنت أنشطة المشروع المقررة إصلاح البنية التحتية المجتمعية، بما في ذلك الطرق والممرات الريفية ليتسنى ربطها بالطرق الرئيسية، وإيجاد منافذ إلى المناطق الجبلية الشاهقة، وتعزيز سُبل العيش القادرة على الصمود، مع تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية بعد الزلازل. وتلافياً للازدواجية، اغتم هذا المشروع فرصة وجود برنامج الأغذية العالمي في المنطقة لتحقيق الأمن الغذائي، مع تناول البنية التحتية الأولية في الوقت نفسه. ويعكس هذا التعاون نوع التآزر الذي يمكن أن يتحقق بين المنظمات. وفي حالة عدم التحديد الواضح لمثل هذه الحالات، فإنه يمكن النظر بسهولة إلى مثل هذه المشروعات على أنها مزدوجة.

21- ورأى الوفد أيضاً أن تركيز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022 على أربعة مجالات حصائل ميسّطة، مع تحديد واضح لأهداف التنمية المستدامة، ترتبط بخطة الحكومة لتنفيذها، أتاح فرصة ممتازة أمام فريق الأمم المتحدة القطري لصياغة استراتيجية مفصّلة خاصة بالتضافر والتعاون فيما بين المنظمات. فمثل هذه الاستراتيجية سوف تتماشى مع الاقتراح الخاص ببدء فصل مشترك في الخطط الاستراتيجية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة التي تناقشها المجالس التنفيذية الآن. كما أن وضع استراتيجية متسقة للتعاون من شأنه أن يسمح بإدارة أفضل للميزانية الأساسية ويحقق المزيد من التكافؤ.

دال- شراكة الأمم المتحدة والتنسيق مع شركاء التنمية الآخرين

22- التقى الوفد في كاتماندو مع ممثلي مجموعة شركاء التنمية الدوليين، والتي تتألف من وزارة التنمية الدولية البريطانية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من جملة جهات أخرى. وفهم الوفد أنه كان هناك تآزر طيب بين شركاء التنمية وفريق الأمم المتحدة القطري من خلال عقد اجتماعات منتظمة بينهم. وتستفيد مجموعة شركاء التنمية الدوليين من القدرات الخدمية والمزايا النسبية لمنظمات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ المشروعات الممولة بأموال مخصصة.

23- وأعرب شركاء التنمية عن رأي مفاده أن علاقاتهم مع منظمات الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون تنافسية، بل تآزرية وتكاملية. فينبغي أن تركز المنظمات على مجالات أساسية، مثل قضايا حقوق الإنسان، والأمن الغذائي والتغذية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، بينما يتصدى شركاء التنمية للبنية التحتية واللوجستيات.

24- ووافق شركاء التنمية على أنه من الضروري أن تضطلع منظمات الأمم المتحدة ببعض العمل البرامجي لمساعدة الأمم المتحدة على القيام بدورها بوصفها هيئة داعية للاجتماعات، وضامنة للمعايير والقيم والمعاهدات والالتزامات الدولية، استناداً إلى تقسيم واضح للعمل بين مختلف المنظمات. فالعمل البرامجي يمكن منظمات الأمم المتحدة من أن تبني شبكات، ومصداقية، ورصيداً اجتماعياً وسياسياً، وتكتسب خبرة مباشرة، وتحظى بمقعد على طاولة المفاوضات. ولكن منظمات الأمم المتحدة التي تحظى بتمويل أساسي ينبغي ألا تُعتبر كمنظمات غير حكومية تستخدم مواردها البشرية المحدودة لتقديم مقترحات والتنافس على أموال الجهات المانحة.

25- وآثار أعضاء الوفد قضية انخفاض التمويل الأساسي، والذي أصبح يمثل تحدياً لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وطلبوا شركاء التنمية بمواصلة دعم الأمم المتحدة ووكالاتها عن طريق توفير تمويل أساسي قوي، وهو من شأنه أن يسمح للوكالات بأن تركز عملها على القضايا الأساسية التي ذكرها الشركاء.

رابعاً- ملاحظات على القضايا المواضيعية التي عالجها فريق الأمم المتحدة القطري

26- قام الوفد بزيارته إلى نيبال في منعطف بالغ الأهمية عندما كان إطار المساعدة الإنمائية يوشك على الانتهاء، وكانت الأعمال التحضيرية لإطار المساعدة الإنمائية التالي تقترب من مرحلة الاستكمال. وأوضح فريق الأمم المتحدة القطري أن الدروس المستفادة من إطار المساعدة الإنمائية السابق قد أدرجت في الإطار القادم. كما أن اختصار عدد الحصائل من 10 إلى 4 له ما يبرره، نظراً للصعوبات التي صودفت عند تنفيذ ورصد وتقييم الحصائل العديدة للإطار الحالي. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره البالغ لإدراج صورة مبسطة لأهداف التنمية المستدامة في الحصائل.

27- وأشار الوفد إلى أنه حدث انتقال من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى دعم الإنعاش وبناء القدرة على الصمود في عمل منظمات الأمم المتحدة، حتى بينما اتضح أن عملية إعادة الإعمار لا تزال في مرحلة ناشئة بعد مرور عامين على وقوع الزلازل. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدة أسباب، من بينها حجم الأضرار، والعزلة الجغرافية للمناطق الأكثر تضرراً، وصعوبة التضاريس، وهو ما يحد من إمكانية وصول الخدمات الحاسمة لعملية الإعمار إلى هذه المواقع.

28- وقد غطت زيارات المواقع عدداً من القضايا المواضيعية التي تتماشى مع أولويات الحكومة، وأوضحت أنه كان هناك بالفعل تنسيق بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة. وتعرض الملاحظات حول إجراءات فريق الأمم المتحدة القطري بشأن القضايا المواضيعية الموصوفة أدناه، ولكن ليس حسب ترتيب الأولوية.

ألف- الإنعاش من الكوارث وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك الصمود الاقتصادي

29- يعتبر الإنعاش من زلازل عام 2015، التي مثلت نكسة شديدة لنيبال، من الأمور الحاسمة لكي يضطلع هذا البلد بخطة الطموحة من أجل إدراج أهداف التنمية المستدامة في تميته الوطنية. فقد وضعت الحكومة خطة التنمية الاربعة عشرة ذات الثلاث سنوات لنيبال من أجل تنفيذ رؤيتها للأهداف. وهناك تحديات عديدة، وسيكون تعاون منظمات الأمم المتحدة أساسياً لمساعدة نيبال على تحقيق أولوياتها الإنمائية.

30- وقد بدأت الزيارة الميدانية المشتركة يوم الاثنين 17 أبريل/نيسان 2017، بحيث توجّهت المجموعتان 1 و2 في وقت مبكر من الصباح إلى المنطقتين الغربية القصوى والغربية الوسطى من نيبال، بينما بدأت المجموعتان 3 و4 بجولة في منطقة التجمع الإنساني التي أنشأها برنامج الأغذية العالمي في عام 2015 في مطار ترهبوفان الدولي. وقد أثبتت منطقة التجمع أنها ذات قيمة بالغة في الاستجابة للطوارئ بعد الزلزال. فقد أنشئت هذه المنطقة بدعم ومشاركة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ووزارة التنمية الدولية البريطانية، وافتتحت قبل شهر واحد فقط من وقوع زلازل عام 2015. وكانت ضرورية للتخفيف من الاختناقات، مما أتاح تجهيز سلع الإغاثة القادمة بشكل أسرع وزيادة سرعة الاستجابة، وبالتالي إنقاذ الأرواح. وكانت منطقة التجمع تعمل بمثابة مركز رئيسي للوجستيات، بحيث أتاحت لأكثر من 60 شريكاً من الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة أوكسفام، تخزين مواد الإغاثة ونقلها إلى المناطق المتضررة عن طريق مجموعة اللوجستيات بقيادة وزارة الشؤون الداخلية وبرنامج الأغذية العالمي. واعتبر الوفد هذه المنطقة مثلاً واضحاً على التآزر فيما بين منظمات

الأمم المتحدة والحكومة وشركاء التنمية. ومن ناحية أخرى، ظل السؤال الذي يتردد هو متى ستصبح منطقة التجمع مكتفية ذاتياً وتنتقل بصورة كاملة إلى حكومة نيبال. ومن المتوقع تنفيذ برنامج خاص باسترداد التكلفة في مايو/أيار 2017 بهدف إنجاز هذه الأهداف على الفور.

31- وزارت المجموعات الأربع عدة مشروعات تتعلق بالإنعاش من الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وكان من بين هذه المشروعات البرنامج الشامل لإدارة مخاطر الكوارث الذي نفذته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تم تنسيقه مع مبادرة حكومية للإسراع بإعادة بناء المنازل عن طريق تقديم دعم تقني متنقل للبلديات من أجل تيسير عملية استخراج تصاريح البناء. وهذا من شأنه أيضاً أن يُعزز المهارات بين أفراد المجتمع المحلي، ويرفع درجة الوعي عن التشييد الآمن. وقد استفاد أصحاب المنازل والمجتمعات المحلية أيضاً من تقديم الحكومة لمنحة خاصة بإعادة بناء المنازل بلغت 3 000 دولار أمريكي لكل أسرة متضررة (قُدِّمت على ثلاثة أقساط في مختلف مراحل إعادة البناء) وحددت الهيئة الوطنية للإعمار.

32- ولاحظ الوفد تقديم المشورة من جانب المهندسين عند بناء مساكن مقاومة للزلازل، مع تقديم التصميمات الأساسية، وزيادة الوعي، والتدريب على أساليب التشييد. ومع أن الزلازل قد دُمِّرت كثيراً من المباني التي كان لا بد من هدمها، فإن غالبية المباني ظلت قائمة وكانت في حاجة إلى إعادة الترميم. وقام بعض أعضاء الوفد أيضاً بزيارة إلى مواقع لأسر دُمِّرت مساكنها بصورة جزئية واستفادت من تكنولوجيا إعادة الترميم لإصلاح الأضرار، والحصول على مسكن مقاوم للزلازل. وفي هذا النوع الثاني من المشروعات، عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع وزارة التنمية الدولية البريطانية لتدريب البنائين على تقنيات إعادة الترميم. وكان المكتب يعمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية والسلطات المحلية لتطبيق تقنيات إعادة الترميم باستخدام أساليب بناء مستدامة ومبتكرة، فضلاً عن الأساليب التقليدية، بينما قُدِّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للحكومة بغية وضع مبادئ توجيهية لإعادة الترميم.

33- وقد اعتمدت نيبال، منذ نحو عقد من الزمن، قانوناً وطنياً للبناء تمت صياغته لضمان السلامة الهيكلية للإنشاءات، ولكن عدداً قليلاً فقط من البلديات على نطاق البلد كانت لديها القدرة الكافية على تنفيذ القانون. ومنذ وقوع الزلازل، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بصورة وثيقة مع حكومة اليابان من أجل تقديم الدعم لثلاث بلديات تضررت من الزلازل في مقاطعتي كافربيلانشوك وسيندهوبلاشوك لتنفيذ قانون البناء وضمان إنشاءات أكثر أمناً. ويشمل الدعم تعزيز قدرة البلديات على وضع نظام لتصاريح البناء المتوافقة مع القانون، وإجراء رصد ميداني لمواقع التشييد، وتوفير التدريب والتوجيه لأصحاب المساكن وعمال البناء عن تكنولوجيات التشييد الأكثر أماناً.

34- وقُدِّم العمل في مجال تعزيز بناء مساكن أكثر أماناً وإعادة ترميم المساكن المتضررة لمحة عامة عن التعاون بين منظمات الأمم المتحدة ومجموعة شركاء التنمية الدوليين لمساعدة نيبال على زيادة صمودها في مواجهة الزلازل.

35- ولكي ينتشل سكان نيبال أنفسهم من دائرة الفقر ويتمكن بلدهم من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، ووفقاً لتطلعات الحكومة، يجب عليهم زيادة صمودهم الاقتصادي بالتوازي مع صمودهم في مواجهة الكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، زار الوفد مشروعات تتعلق ببناء وتعزيز الصمود الاقتصادي. وعن طريق بناء القدرات التقنية، والحصول على التمويل لتشجيع تنظيم المشروعات وتيسير مشروعات التنمية الصغرى والصغيرة، تعمل منظمات الأمم المتحدة على الأرض من أجل إدماج القطاع غير الرسمي الكبير في القطاع الرسمي لهذا البلد.

36- وزار الوفد مشروعات تتعلق ببرنامج تنمية المشروعات الصغرى، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وكالة المعونة الأسترالية. ويهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر، والتركيز على الطوائف المستبعدة، والنساء، والفقراء. وقد أدمجته الحكومة بالكامل في سياساتها وبرامجها، ويجري تعزيزه ليشمل البلد بكامله. وتنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجاً للتمكين الاقتصادي للمرأة، بدعم من فنلندا، يجمع بين تحسين القدرة الاقتصادية لشبكات النساء المستبعدات، وقدراتهن القيادية، ومشاركتهن وتمثيلهن في عمليات صنع القرار. وقد تفاعل أعضاء المجالس التنفيذية مع القائدات المحليات اللاتي تدرّبن في إطار هذه المبادرة في مقاطعة كافيبيالانشوك.

37- وتعتبر الزراعة المصدر الرئيسي لكسب العيش في كثير من مناطق نيبال المعزولة جغرافياً. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مساعدة المجتمعات المحلية الريفية، وخاصة المزارعات، في مجالي الأمن الغذائي والتغذوي وتوليد الدخل. فقد أنشئت مراكز لتجميع الخضروات، ومراكز مجتمعية للإرشاد الزراعي، وأصول مجتمعية صغيرة النطاق لتزويد المزارعين بوسائل لبيع إنتاجهم والحصول على الخدمات الزراعية، حتى عندما ينتجون كميات ضئيلة فقط. وقد ساعد هذا الدعم على توفير فرص أفضل للوصول إلى الأسواق، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات. وتتولى جمعيات تعاونية نسائية إدارة كثير من مراكز التجميع. وزار الوفد مركزاً للإرشاد الزراعي تديره نساء في مقاطعة سندھولي فضلاً عن مركز تجميع تعاوني في مقاطعة نواكوت، يدعمهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من حكومة موريشيوس. ونظّم هذا المرفق تجميع الخضروات من أكثر من 350 أسرة، وهو ما أدى إلى زيادة في العائدات الشهرية لأفرادها من 1 000 روبية نيبالية إلى 6 000 روبية. وتقوم الجمعية التعاونية حالياً بتجميع نحو 1 200 كغم من الخضروات شهرياً، وتخطط للوصول إلى 3 000 كغم شهرياً في الاثني عشرة شهراً القادمة.

38- ولاحظ الوفد أن بعض التدخلات المجتمعية في القطاع الاجتماعي (مثل منع العنف الجنساني والتصدي له) بدأ العمل بها كجزء من الاستجابة للزلازل، وأتاحات للمجتمعات المحلية تنظيم آلياتها المستدامة الخاصة لمواصلة عملها. وقد أثبتت الحاجة الكبيرة إلى خدمات الدعم للمرأة أنها ضرورية لأعمال الدعوة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لدى الحكومة من أجل تخصيص مزيد من الأموال لمثل هذه الخدمات، ولاستكمال برامج الأمم المتحدة.

باء- الأمن الغذائي والتغذية والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة

39- يعتبر الأمن الغذائي مطلباً أساسياً لأي بلد من أجل تنمية قدراته. ففي نيبال، أدت زلازل عام 2015 إلى نكسة كبيرة في هذا المجال وفي مجال التغذية المرتبط بذلك. فقد أدى نقص الأغذية إلى زيادة سوء التغذية الذي ظهر بشكل حاد خاصة بين الأطفال والأمهات. ومع أن الزراعة تعتبر دعامة الاقتصاد المحلي، فإن المحاصيل الرئيسية تتمثل في الأرز، والحنطة، والدخن، والتي لا توفر التنوع التغذوي الضروري للمأكولات. ومضاعفة لهذا الأثر، تسببت الزلازل في دمار واسع النطاق للمرافق الصحية.

40- وتعرّف الوفد على نظام رصد الأمن الغذائي في نيبال، وهو نظام وطني شامل لجمع وتحليل وعرض المعلومات عن الأمن الغذائي الأسري والزراعة والأسواق. وتتولى وزارة التنمية الزراعية تنفيذ نظام الرصد بتوجيه استراتيجي من لجنة التخطيط الوطني، ومساعدة تقنية من وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، ويعتبر نظام الرصد، الذي استُخدم لتحديد أين تقام مشروعات الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين لتحسين الأمن الغذائي، مثلاً واضحاً على الملكية الوطنية لبرامج المساعدة، نظراً لمشاركة المؤسسات المركزية والمحلية في نيبال.

41- وقد عمل كل من برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف بصورة وثيقة مع الحكومة المركزية والسلطات المحلية على مستوى المقاطعات لمعالجة القضايا المتعلقة بالصحة وسوء التغذية والأمن الغذائي. وبينما كان برنامج الأغذية العالمي يعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء التنمية لاستعادة الأمن الغذائي والتغذوي، وبناء قدرة الأسر على الصمود في المناطق المتضررة من الزلازل، شاركت اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في استعادة المرافق الصحية الأساسية، وتطوير بنية تحتية انتقالية، ووضع برامج للصحة الإنجابية والتغذية من أجل الحوامل والمراهقات والأطفال دون سن الخامسة في محاولة للحد من التقرم، وخاصة في المناطق المعزولة، حيث يرتفع معدل هجرة الرجال إلى الهند وبلدان الخليج بحثاً عن وظائف، وحيث لا يزال زواج الأطفال منتشرًا على نطاق واسع. ودعم برنامج الأغذية العالمي برامج الوجبات المدرسية، التي حسّنت معدلات التحاق الأطفال بالمدارس واستبقائهم فيها، بالإضافة إلى الحد من سوء التغذية. وشارك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إنشاء البنية التحتية لبرنامج الوجبات المدرسية.

42- وزار أعضاء الوفد بعض المشروعات المتعلقة بالتغذية والتي تُنفذ بدعم من اليونيسف، ولاحظ أنه قد أحرز تقدم كبير في علاج حالات سوء التغذية الخفيف والحاد، وأن البرامج تنتقل بصورة تدريجية إلى الحكومة. وكانت السلطات النيبالية تلتزم باستمرار مشاركة منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والتغذية، والصحة. وزار الوفد أيضاً مراكز علاج سوء التغذية. وأوضحت المعلومات عن نتائج المشروعات المتعلقة بالتغذية تحقيق تحسن في التغذية، وأشارت إلى أن مرحلة المساعدة تقترب من نهايتها. وبمجرد استكمال هذه المرحلة، سيتم تسليم المشروع إلى السلطات المحلية في مقاطعة نواكوت. ولاحظ الوفد أن المنظمات بحاجة إلى خطة واضحة تحدّد متى يتم تسليم المشروعات.

43- وتعتبر المياه والصرف الصحي والنظافة أيضاً من بين الجوانب الهامة جداً لمشاركة منظمات الأمم المتحدة في نيبال، وخاصة في أعقاب الزلازل. وقد زار الوفد عدة مشروعات تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة. وفي مقاطعات نواكوت، وسندهولي وباجهانغ، تعرّف أعضاء الوفد على طريقة إصلاح نظام إمداد مياه الشرب، ولاحظوا تحسن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في مراكز التعليم الانتقالية، بما في ذلك إدخال إمدادات المياه والمراحيض المنفصلة للنبات والأولاد، وتوفير مواد غسل الأيدي والتنظيف. وتعرّفوا أيضاً على توزيع واستخدام وسائل الصرف الصحي والنظافة الخاصة بالمرحاض من أجل القضاء على التلوث في الخلاء. وكان عمل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة موضع تقدير.

التعليم، والشباب، والعنف الجنساني، وحماية الأطفال، والحوكمة

44- لدى نيبال القدرة على استغلال عاندها الديمغرافي، حيث يعتبر أكثر من 51 في المائة من السكان دون سن الرابعة والعشرين. وبينما يتيح هذا القطاع من الشباب فرصاً للتنمية الاقتصادية، فإن المعدل الحالي للبطالة والعمالة الناقصة يعتبر مرتفعاً، إذ يبلغ 19 في المائة. غير أن الوفد لاحظ وجود هجرة موسمية كبيرة بين الشباب، وخاصة الرجال، إلى بلدان الخليج وإلى الهند التي توجد لنيبال حدود مفتوحة معها، وذلك بحثاً عن فرص للعمل. وهذا يؤدي إلى نزوح كبير للرجال في سن العمل. وأثناء الزيارات الموقعية، لاحظ الوفد حضور المرأة بشكل مكثف، وانخفاض مستوى مشاركة الرجل في الحياة المجتمعية.

45- ونتيجة الزيادة الحالية في أعداد الشباب إمكانية كبيرة لمنفعة نيبال، شريطة أن تكون هناك استثمارات كافية في التعليم والصحة، وفرص العمالة. ويعتبر الوقت عاملاً أساسياً نظراً لأن التحول الديمغرافي في نيبال

يتسارع، إذ بحلول عام 2028، ستكون أغلبية السكان فوق سن الخمسين. وفي حين أن الأعداد الكبيرة الحالية من الشباب يمكن أن تكون إيجابية كمُجمَع للأيدي العاملة، فإنها تعتبر ضرورية أيضاً لمعالجة قضية عمل الأطفال.

46- وكان العنف الجنساني شائعاً في جميع المقاطعات التي شملتها الزيارة، بل كان هناك تقرير عن إساءة معاملة النساء استناداً إلى ادعاءات بممارستهن السحر. ولاحظ الوفد أيضاً أن العنف الجنساني غالباً ما يؤدي إلى تجمع النساء في جمعيات تعاونية ورابطات نسائية ليدعمن بعضهن بعضاً، وكذلك لدعم الأخريات غير الأعضاء اللاتي يتعرضن لمثل هذا العنف. وقد عملت هذه المجموعات كوسطاء، بل وكجماعات للضغط على سلطات إنفاذ القانون حين تفشل الوساطة في منع حوادث العنف الجنساني داخل الأسرة. وقد أعيد تجميع الناجيات من هذا العنف، بمساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعن طريق تدابير المنظمات غير الحكومية، على شكل جمعيات تعاونية توفر خدمات الإحالة، والمسكن المأمونة، والدعم النفسي، والمشاركة في مشروعات صغرى، مثل وحدات لإنتاج المحاصيل، ومشروعات تربية الحيوانات، ثم تطورت بمساعدة التمويل الصغرى، والصناديق الدائرة بدعم من الشركاء، ومن بينهم وزارة التنمية الدولية البريطانية، والنرويج، وسويسرا.

47- ويعتبر معدل زواج الأطفال مرتفعاً جداً، إذ ترجع جذوره إلى معتقدات تقليدية في نيبال. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف يعملان بصورة مشتركة في عدد من الجبهات لإنهاء هذه الممارسة عن طريق: (أ) بذل الجهود من أجل تحسين السياسات والأطر القانونية؛ (ب) تعزيز نوعية الرعاية الصحية والتعليم للمراهقات؛ (ج) إشراك الزعماء الدينيين والتقليديين للمجتمعات المحلية؛ (د) إذكاء الوعي لدى المجتمعات المحلية. ويتمثل جوهر المشروع في تمكين المراهقات عن طريق توفير حصص للمهارات الحياتية. ودخل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في شراكة مع الشبكة الوطنية المشتركة بين الأديان في نيبال للعمل مع رجال الدين من أجل إنهاء زواج الأطفال والممارسات التقليدية الضارة، بما في ذلك ممارسات "تشهوبادي" [عزل المرأة الحائض] و"ديوكي" [نذر الفتيات للمعابد]. وقد ساعد هذا المشروع أيضاً الفتيات الضعيفات على اكتساب مزيد من الثقة بالنفس، وأصبح القادة السياسيون والمجتمعيون أكثر تجاوباً مع قضاياهن. ونتيجة لذلك، تم حشد آليات الدعم المجتمعية، من قبيل مننديات حماية المواطنين، ومراكز توعية المواطنين، والتعاونيات النسائية، وجماعات مراقبة العنف الجنساني، وأوساط المراهقات، وشبكات الشباب، ونوادي الأطفال لدعم حملة مراقبة العنف الجنساني، ومناهضة زواج الأطفال وعواقبه الطبيعية، ومن بينها حمل المراهقات. ورأى الوفد أن هذا العمل الذي تقوم به منظمات الأمم المتحدة يستحق الثناء، وأدرك أنه بينما يحتل البعض مركز القيادة، فإن البعض الآخر يقدم الدعم لضمان نجاح البرامج.

48- ويُعد التعليم ركيزة هامة أخرى في الحرب ضد العنف الجنساني وزواج الأطفال، ولكنه أيضاً دافع رئيسي للعملية التي ستمكّن نيبال من تحقيق طموحاتها الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وقد تسببت زلازل عام 2015 في الإضرار بجانب كبير من البنية التحتية للمدارس، مما أعاق تعليم الأطفال بصورة خطيرة. وفي أعقاب الكارثة، أقيم الكثير من المباني المؤقتة لاستيعاب أطفال المدارس بسرعة، وأشرفت اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة منظمات أخرى، على إنشاء مراكز تعليم انتقالية لضمان توفير التعليم للأطفال. وقد بذلت أيضاً جهوداً لجعل المدارس مراعية لاحتياجات ذوي الإعاقة، وتوفير الحواسيب، ودعم برنامج الوجبات المدرسية الذي يقوده برنامج الأغذية العالمي، والذي سبقت الإشارة إليه. وستقوم مراكز التعليم الانتقالية بسد فجوة البنية التحتية إلى أن تقوم الحكومة بإنشاء مدارس دائمة. ويعتبر التعليم من أهم المجالات التي يجب أن تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة بقوة في نيبال طوال إعادة إعمارها.

49- وتعتبر قضية الحوكمة مهمة جداً نظراً للتغيرات السياسية التي طرأت على نيبال في العقد الماضي. وهي أيضاً السبب في أن "برنامج الحكم المحلي والتنمية المجتمعية" قد أعيد تجديده لمرحلة ثانية في عام 2013، وهو برنامج تشارك الحكومة في إدارته إلى جانب شركاء التنمية الذين يصل عددهم إلى 14 شريكاً، من بينهم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، ومتطوعو الأمم المتحدة، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا يزال هذا البرنامج يُنفذ حتى الآن. ويتمثل هدفه الرئيسي في دعم تعزيز الحكم المحلي، بهدف الحد من الفقر، وتحسين تقديم الخدمات، وتشجيع تنمية المجتمع المحلي، وتمكين المواطنين. ويُعزز هذا البرنامج مشاركة المواطنين في التخطيط المحلي والتنمية على نطاق البلد. وتعتبر "مننديات حماية المواطنين" و"مراكز توعية المواطنين" من بين الآليات التي يمكن عن طريقها إشراك المواطنين بطريقة شاملة وتشاركية، ونقل أصواتهم بطريقة تمكّن الحكومة من سماعها. وعن طريق "مراكز توعية المواطنين"، يشارك الناس على نطاق واسع في التوعية بالحقوق والواجبات المدنية؛ وتعريف الناس بالخدمات والمرافق الحكومية؛ وحل المشاكل الاجتماعية؛ والمشاركة في أنشطة مدرة للدخل، وإقامة البنية التحتية المجتمعية، وتوفير الحماية البيئية؛ وزيادة الانسجام الاجتماعي. وشهد الوفد مشاركة "مننديات حماية المواطنين" أثناء زيارته لعدة مواقع للمشروعات، والمشاركة الإيجابية للنساء وأعضاء مختلف الطوائف. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره البالغ لمكون الحكم المحلي الملازم للطفولة ضمن برنامج "الحكم المحلي والتنمية المجتمعية"، والذي تدعمه اليونيسف، ويهدف إلى تعميم حقوق الطفل في سياسات الحكم المحلي وهياكله وعملياته، وتعزيز وتيسير إعطاء الأولوية لحقوق الطفل في عمليات التخطيط والميزنة. ويعتبر أثره الإيجابي على التطعيم، وزواج الأطفال، والنظافة، والصرف الصحي في المدارس، والمشاركة الإيجابية للأطفال في الأنشطة المتعلقة برفاههم، من الأمور الأساسية لتعزيز حقوق الطفل.

50- ومن المتوقع أن تنظم نيبال الانتخابات المحلية التي طال انتظارها بعد اعتماد نظام الحكم الفيدرالي، مع لامركزية صنع القرارات الحكومية، ونقله إلى مستوى المقاطعات والبلديات والمجمعات المحلية. وقد التقى الوفد بلجنة الانتخابات أثناء الزيارة. وكان من المقرر إجراء الانتخابات يوم 14 مايو/أيار، وأثناء الزيارة تم طبع بطاقات التصويت، ولم يوضح العرض الذي قدمته اللجنة وحوار الوفد مع السلطات المحلية كيف سيقدم النظام اللامركزي الجديد. ورأى الوفد أن استمرار مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في هذا المجال بالذات يعتبر مستصوباً بدرجة كبيرة، وأنه ينبغي إعطاء الأولوية للتعاون مع الحكومة بشأن هذا الموضوع.

خامساً- الملاحظات العامة، والتعليقات، والتوصيات

51- لا يزال الدمار الذي أحدثته زلازل عام 2015 واضحاً جداً في نيبال اليوم، حتى بعد عامين من بدء الاستجابة لحالة الطوارئ. وقد انتقل هذا البلد إلى مرحلة الإنعاش، ولكن نظراً لصعوبة تضاريس هذا البلد والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الأساسية، ولا سيما الطرق، فإن عملية الإنعاش ستكون طويلة الأمد. وتعتبر مشاركة منظومة الأمم المتحدة حاسمة لكي تخرج نيبال من صدمة الزلازل واضطراب تنميتها السياسية كأمة.

52- وكما ذكر أثناء اجتماع الوفد مع منظمات المجتمع المدني، لا تزال أوجه عدم المساواة سائدة، ويجب معالجتها حتى لا ينزلق البلد مرة أخرى إلى حالة الفوضى. ويُعزى أحد الأسباب الرئيسية للزلازل الطويل في نيبال إلى عدم المساواة وإحساس الكثيرين بالإقصاء، مع تركيز السلطة في يد فئة واحدة من السكان. ويُعد استمرار شعب الماديسي على المطالبة بإجراء إصلاح شامل للنظام المركزي، والرغبة المستمرة في القيام بعمل إيجابي لاستيعاب الفئات المهمشة، دليلاً على الحاجة إلى مواصلة العمل لمناهضة التمييز والإقصاء.

53- ويعتبر الإعلان عن إجراء الانتخابات المحلية بعد اعتماد النظام الفيدرالي تطوراً جديراً بالترحيب. وفي الوقت نفسه، فإنه يسلط الضوء على التحديات التي سيمثلها النظام الجديد للسلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري على حد سواء. ولاحظ الوفد وجود حالة كبيرة من عدم اليقين بين السلطات المحلية حول الطريقة التي سيعمل بها النظام الجديد، ومن الواضح أن هذا سيحمل العديد من التحديات لتنفيذ إطار المساعدة الإنمائية. ويجب على فريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل العمل بصورة استباقية مع السلطات الوطنية لكي يستجيب بصورة ملائمة لهذا التغيير. وينبغي منحه الحرية لتطويع برامجه ومشروعاته مع السياق المتطور، بينما يعمل على إيجاد توازن بين كفاءة التنفيذ والحاجة إلى مواصلة بناء القدرات لتمكين نُظم الحكومة من تقديم خدماتها في البيئة الجديدة. وسوف يكون من بين العناصر الرئيسية استمرار مشاركة المرأة والشباب في الهياكل السياسية الجديدة. وقد أشار رئيس الوزراء أثناء اجتماعه مع الوفد إلى أن التمثيل النسبي يعتبر مصدر قوة للدستور الجديد، وأن الانتخابات تحقق الشمول.

54- وقد أتاحت الزيارة الميدانية المشتركة فرصة إيجابية للغاية بشأن مشاركة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في نيبال عن طريق العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، وخاصة فيما يتعلق بالاستجابة للزلازل وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على حد سواء، وقد أوضحت المشروعات التي شملتها الزيارة التكامل مع أولويات الحكومة وشعب نيبال. وكانت مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في تحديد الأولويات مشاركة مُعبرة، وأوضحت الملكية الوطنية للمشروعات. وكان عمل المتطوعات الصحيات المجتمعات الذي تقوده الحكومة، والذي تدعمه أيضاً اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مُعبراً بنفس القدر، ولا سيما بالنظر إلى الصعوبات من حيث المرافق، والبنية التحتية، والعزلة الجغرافية.

55- وقد سلّطت الأضواء أثناء الزيارة على قضية الهجرة، ولا سيما الشباب، وبالأخص الذكور. فمعظم تحويلات المهاجرين المالية تذهب إلى جانب الاستهلاك، وغالباً ما يتضح ذلك من خلال المساكن الحديثة التي أقيمت حتى في مناطق نيبال النائية. ومن بين القضايا التي يمكن أن ينظر فيها فريق الأمم المتحدة القطري هي كيفية مساعدة نيبال على استغلال التحويلات المالية في مشروعات طويلة الأجل.

56- وقد أثارت الزيارة الميدانية المشتركة أيضاً تساؤلات وجيهة من جانب أعضاء الوفد:

(أ) هناك تداخل واضح في عمل منظمات معيّنة مع ولايات منظمات أخرى. فهل ينبغي اعتبار ذلك ازدواجية، وهل هذا التداخل مدروس ويستند إلى المزايا النسبية التي عرضتها وكالة ما في منطقة معيّنة؟

(ب) هل تتعاون منظمات الأمم المتحدة أم تتنافس على تنفيذ المشروعات؟

(ج) ما هو تأثير عمل منظمات الأمم المتحدة كجهات مقدمة للخدمات لتنفيذ البرامج التي يمولها شركاء التنمية على تنفيذ برامجها الرئيسية؟

(د) إلى أي مدى يتسبب تنفيذ البرامج الممولة بأموال مخصصة في حالات التداخل أو الازدواجية؟

(هـ) ما هي استراتيجيات الخروج لمختلف المشروعات، وخاصة للمشروعات التي تتعلق مباشرة بالدمار الناجم عن الزلازل؟

(و) كيف تعمل الأمم المتحدة مع الشركاء الآخرين الذين يمكنهم توفير البنية التحتية التي تتطلبها حكومة

نيبال؟

(ز) كيف يعترزم فريق الأمم المتحدة القطري الاستجابة لاعتماد نظام الحكم الفيدرالي، من حيث تنفيذ المشروعات؟

57- وبينما أوضحت الزيارة وجود تعاون بين منظمات الأمم المتحدة، وتنسيق بتوجيه من المنسق المقيم، فإن جلسات الإحاطة عن المشروعات الفردية لم توضح كيف تحقق هذا العمل التعاوني في سياق استراتيجية معززة بوضوح ومدروسة. ولاحظ الوفد أن كثيراً من المشروعات التي مولها شركاء التنمية أظهرت قدرأ من التداخل والازدواجية مع عمل منظمات الأمم المتحدة. ورأى الوفد أن هناك مجالاً للتحسين فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون ضمن فريق الأمم المتحدة القطري.

58- ورأى الوفد أنه ينبغي أن يواصل فريق الأمم المتحدة القطري تعزيز عمله الجيد في مجال بناء وتعزيز القدرات المؤسسية حتى تتمكن الحكومة من أن تتسلم من منظمات الأمم المتحدة المسؤولية عن المشروعات في مجالات الصحة، والتعليم، واستعادة سبل العيش، وتعزيز الأمن الغذائي بمجرد استكمال هذه المشروعات.

59- ورأى الوفد أن عمل فريق الأمم المتحدة القطري في مجال تمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، وإصلاح القوانين الجنسانية، وصياغة السياسات، والعنف الجنساني، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وخدمات الطوارئ المتعددة القطاعات، وحماية الأطفال، والقضايا المتعلقة بالمراهقين والشباب، فضلاً عن مناهضة الإقصاء على أساس طائفي، يعتبر حاسماً من أجل تنمية نيبال وخرجها من فئة أقل البلدان نمواً. وقد أوضح هذا ضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة محور جميع الأعمال التي يتم الاضطلاع بها، من أجل مواصلة العمل مع حكومة نيبال في جهودها من لتحقيق هذه الأهداف.

60- ومن شأن مواصلة تطوير الحوكمة الشاملة على جميع المستويات أن يحقق بكل تأكيد مزيداً من الاستقرار السياسي لهذا البلد. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر يتطلب مواصلة تعزيز مشاركة السكان في وضع سياسات وبرامج، من قبيل تلك التي شوهدت على المستوى المحلي، والترويج لهذه المشاركة. فمشاركة السكان سوف تساعد على مناهضة الإقصاء على أساس طائفي.

61- وبينما توجد أدلة على أن كثيراً من البرامج تركز على المرأة، فإنه يلزم أيضاً المزيد من المشاركة مع الرجل لضمان استدامة التقدم الذي تحقق في مجال تمكين المرأة. ويلزم تعزيز البرامج التي تهدف إلى توعية الرجال بشأن قضايا العنف الجنساني، وزواج الأطفال، والممارسات الضارة، وحماية الأطفال، وغير ذلك من جوانب الهيكل الاجتماعي.

62- ولا تزال قضية اللاجئين مثارة في نيبال، مع وجود لاجئين من بوتان والتبت. وبينما انتقل كثير من اللاجئين بطريقة ناجحة إلى بلدان مضيئة، فإن الفئة الصغيرة نسبياً والمتبقية من لاجئي بوتان لا تزال تواجه مشاكل عدم اليقين بشأن مستقبلها. وهناك أيضاً مشاكل تتعلق بتحديد الهوية والتسجيل، وهو ما يجعلهم بمثابة منبوذين وعاجزين عن الحصول على المساعدة. ورأى الوفد أنه يلزم أن يواصل فريق الأمم المتحدة القطري معالجته لهذه القضية كيلا يتخلف أحد عن الركب.

سادساً- الاستنتاج

63- كانت الزيارة ناجحة، بقدر ما قدمت لأعضاء المجالس التنفيذية لمحة عامة ومفصلة عن عمل منظمات الأمم المتحدة في نيبال، وقد أوضحت أيضاً الطرق التي ساهمت بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنمية بلد

من أقل البلدان نمواً أصيب بقسوة من جراء التعرض لكوارث طبيعية. كما أوضحت هذه الزيارة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة نيبال على مواجهة تحدياتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

64- ويلزم وجود آلية مناسبة للتعليقات لكي تنقل المعلومات إلى المجالس التنفيذية فيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من حيث مواءمته مع الخطط الاستراتيجية لساتر منظمات الأمم المتحدة، وأهداف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل عام. وسوف يتيح ذلك إجراء مناقشات بشأن النجاحات، والتحديات، والابتكارات، والآليات التعاونية، والمدخلات ذات الصلة حتى يتسنى مراعاتها في القرارات التي تتخذها هذه المجالس.

65- وتدل مواطن الضعف الكامنة في نيبال، والتحديات المقبلة لنظام سياسي متغير ومتطور، والإنعاش الحالي من آثار الزلازل، على الحاجة إلى استمرار المشاركة الإيجابية من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة، وشركاء التنمية، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، حتى تتمكن نيبال من تنفيذ خطتها الإنمائية بنجاح. وستتاح لنيبال فرصة لعرض تجربتها والتحديات التي تواجهها من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى القادم عن التنمية المستدامة في سياق استعراضها الوطني الطوعي.

66- ولاحظ الوفد صمود شعب نيبال في مواجهة الكوارث والتحديات، وتصميمه على إعادة الإعمار. وأعرب الوفد أيضاً عن إعجابه الشديد بروح التعاون الجماعي في المناطق الأكثر تضرراً، والاهتمام بالبرامج التي تجربها منظمات الأمم المتحدة في مجالات إعادة الإعمار، واستعادة سبل العيش، والأمن الغذائي. ويود الوفد أن يُعرب عن تمنياته لشعب نيبال وحكومته بكل الخير في سعيهم للإنعاش من الكوارث الطبيعية التي واجهوها، وتنفيذ خططهم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

67- وفي الختام، يود الوفد أن يعرب عن تقديره العميق لحكومة نيبال على تسهيل الزيارة الميدانية، وللمنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري على جميع الجهود التي بذلوا لتقديم لمحة عامة واسعة النطاق عن عمل المنظمات في نيبال، وعلى استضافتهم الرائعة للزيارة الميدانية المشتركة إليها.